٢٦,٩ مليار ريال استثمارات مخصصة لقطاع الأسماك

مشروع إدارة الموارد السمكية والحفاظ عليها يهدف إلى تحسين دخول الصيادين وزيادة فرص العمل المتاحة لهم

■ رصدت الحكومة ٢٦ ملياراً و٧٤٩ مليون ريال للاستثمار في قطاع الاسماك، وتتوزع تلك الاستثمارات على برنامج تطوير موانئ الاصطياد وتنظيم إدارتها بمبلغ ٩ مليارات و٨٢٣ مليون ريال، وبرنامج تنمية الموارد السمكية بمبلغ ٩ مليارات و٦٠٩ ملايين ريال، وبرنامج التنمية الساحلية والانتاج السمكي بمبلغ ٦ مليارات و٩١٨ مليون ريال، وبرنامج البناء المؤسسي بمبلغ ٤٠٠ مليون ريال، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م.

وقال مصدر مسئول في وزارة الثروة السمكية ان الوزارة تخطط لتحقيق الاستغلال الامثل والنمو المستديم للموارد السمكية مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية والبحرية وبما يُمكن القطاع السمكي من المساهمة في تحقيق الامن الغذائي، ودعم جهود مكافحة الفقر في المناطق الساحلية.

وأكد المصدر ان الوزارة تسعى الى زيادة كمية الانتاج السمكي بمتوسط ٧٪ وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى ٢,٢٪ بنهاية عام ٢٠١٠م، وزيادة كمية الصادرات السمكية بمتوسط ٩٪ في السنة، كما تستهدف توفير الاحتياجات المحلية من الاسماك وزيادة نصيب الفرد منها الى ١٥كجم بنهاية عام ٢٠١٠م.

كتب/جمال مجاهد

تشجيع الاستثمارات

وتعتزم الحكومة تعزيز القدرات والبناء المؤسسي لقطاع الاسماك من خلال تحديث التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لاستغلال الثروة السمكية، وتقييم المخزون السمكي وانشاء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة، وحماية المخزون السمكي من الاستنزاف والبيئة البحرية من التلوث والعبث، وتطوير قدرات خفر السواحل وأنظمة الرقابة والتفتيش البحري.

بالاضافة الى تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والاجنبية وانشاء شركات مساهمة للاصطياد والتصنيع والتسويق، وتطوير انشطة القطاع التقليدي والتعاوني في مجال الاصطياد والتسويق، مع الاهتمام باوضاع المرأة الساحلية وتنمية الانشطة المتعلقة بها.

وتسعى الحكومة الى تنفيذ عدة سياسات واجراءات خلال السنوات القادمة من بينها انشاء موانئ صيد حديثة مزودة بالخدمات الاساسية تدار بواسطة الجمعيات التعاونية السمكية.. وربط موانئ الصيد بشبكة الطرق، وتطوير البنية التحتية للقطاع السمكي من خلال اعادة تاهيل وتوسعة ساحات حراج الاسماك وتجهيزها بما يلبي معايير الجودة وانشاء اسواق نموذجية لبيع الاسماك بالجملة والتجزئة في عواصم المحافظات ومراكز المديريات.

وكذا اعادة تاهيل وتفعيل دور مراكز بحوث علوم البحار واجراء الدراسات والبحوث حول تنمية الموارد السمكية واستزراع الاسماك والاحياء المائية.. وتعزيز القدرات والبناء المؤسسي للعمل التعاوني السمكي، وتشجيع نشاط الجمعيات التعاونية السمكية في مجالات الانتاج والتسويق الداخلي والتصدير، ومنحها الأولوية في الحصول على القروض الميسرة والتسهيلات الائتمانية.

وتتضمن تلك السياسات والاجراءات اعادة هيكلة صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي وتفعيل دوره في المجال السمكي وفي تنمية الخدمات والمجتمعات الساحلية، وتشجيع تصنيع المنتجات السمكية وزيادة القيمة المضافة للانتاج والتصدير، وخاصة المنتجات ذات القيمة العالية والمطلوبة عالمياً، وكذلك انشاء وتشغيل نظم المراقبة النوعية.. وتطوير مختبرات ضبط الجودة للمنتجات السمكية بالتنسيق مع الهيئة العامة

■ حجم المخزون السمكي يسمح بإنتاج ٣٥٠-٤٠٠ ألف طن سنوياً

■ تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وإنشاء شركات مساهمة للاصطياد والتصنيع والتسويق.. وتطوير أنشطة القطاع التقليدي والتعاوني في مجال الاصطياد والتسويق

للمواصفات والمقاييس.. ومواصلة التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية ومع الدول الشقيقة والصديقة في مجال الثروة السمكية.

إدارة الموارد السمكية

وقد حصلت الحكومة اليمنية على تمويل من هيئة التنمية الدولية لمشروع ادارة الموارد السمكية والحفاظ عليها بمبلغ ٢٥ مليون دولار.. ويساهم الاتحاد الأوروبي في تمويل مكون جودة المنتجات والصادرات السمكية وشبكة المعلومات والاحصاءات السمكية بمبلغ ٧,٥ مليون دولار.

ويهدف المشروع الى تحسين دخول الصيادين وزيادة فرص العمل المتاحة لهم من خلال تعزيز الاصلاحات الهيكلية والمؤسسية لقطاع الاسماك، وتطوير البنية الاساسية للموانئ السمكية والألسنة والمراسي البحرية على ساحل البحر الاحمر وخليج عدن والبحر العربي، وشق وسفلتة طرق داخلية مؤدية الى الموانئ، وتحديث منظومة الرقابة والتفتيش البحرية، بالاضافة الى تحسين جودة الانتاج السمكي عن طريق تقديم تسهيلات لإنشاء وتاهيل مصانع تلج وساحات حراج نموذجية في مواقع انزال تتلاءم مع مواصفات واشتراطات الجودة، وتطوير الصادرات السمكية لتسهيل اجراءات الاندماج في السوق العالمية.

القطاع الخاص

وأشار تقرير حكومي حديث الى أن القطاع الخاص ساهم خلال السنوات العشر الماضية في اقامة مشاريع سمكية متعددة، تشمل تحضير الصادرات السمكية والخزن والنقل والتسويق والتعليب وطحن الاسماك، وانتاج وسائل ومعدات الاصطياد.. وانعكست هذه الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الانتاج والصادرات السمكية.

وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.. تشجيع القطاع الخاص لمواصلة المساهمة بوتيرة عالية في تنمية القطاع السمكي وتطويره من خلال المشاركة في انشطة الاصطياد السمكي في المنطقة الاقتصادية واستغلال الأحياء البحرية فيها، وتصدير المنتجات السمكية وانشاء مراكز إعداد الصادرات السمكية في المحافظات الساحلية، وبناء أسواق بيع الاسماك بالجملة في عواصم المحافظات والمدن الرئيسية، وتطوير تجهيزات تحضير وحفظ ونقل وتسويق المنتجات السمكية، وانتاج وسائل وأدوات الاصطياد السمكي.

بالاضافة الى اقامة مصانع قوارب الصيد التقليدي المطورة، وقوارب الصيد المتخصصة، وانشاء معامل طحن وتجفيف الاسماك ومخلفاتها، وانشاء مزارع الاسماك والجمبري، وانشاء مركز تدريب وتاهيل العاملين في مجال الاصطياد والتصنيع السمكي.

إمكانات كبيرة

ويعد صيد الاسماك احد القطاعات الاقتصادية الواعدة الذي يمتلك امكانات كبيرة وفرصاً استثمارية متنوعة في الاصطياد والتصنيع والتصدير، ويُعول على الثروة السمكية في تحقيق نمو اقتصادي مضطرد من خلال التوسع في الانتاج وزيادة الصادرات وتحفيز الانشطة الاقتصادية الاخرى.. وتشير التقديرات الى أن حجم المخزون السمكي يبلغ حوالي ٨٥٠ ألف طن يسمح بانتاج ٣٥٠-٤٠٠ ألف طن سنوياً، مقارنة باستغلال فعلي لم يتجاوز ٢٩٠ ألف طن في عام ٢٠٠٥م، ويسهم صيد الأسماك بدور أساسي في تحقيق الأمن الغذائي وكذلك في دعم جهود مكافحة الفقر في المناطق الساحلية حيث يوجد حوالي ٦٥ ألف صياد يؤمّنون المعيشة لحوالي ٤٠٠ ألف نسمة.

ووفقاً للتقرير فقد نمت كمية الانتاج السمكي التقليدي والصناعي والخاص بمتوسط سنوي ١٥,٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، وازداد ناتج القطاع بمتوسط ٢٢,٢٪ سنوياً، متجاوزاً المعدل المخطط والبالغ ١٣,١٪، وازدادت كمية الصادرات السمكية بمتوسط ٣٠,٤٪ سنوياً لتشكل ١٣,٢٪ من قيمة الصادرات غير النفطية.

وأرجع التقرير هذا النمو الى زيادة قوارب الصيد التقليدي، وتنامي استثمارات القطاع الخاص في توفير خدمات التسويق والتخزين، فضلاً عن توسع انشطة الاتحاد التعاوني السمكي وخاصة في رفع كفاءة الانتاج والتصدير والتسويق داخلياً.

كذلك شهد التصنيع السمكي تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية وبخاصة في محافظة حضرموت، حيث بلغ عدد المصانع المنتجة لمعلبات سمك التونا ثلاثة مصانع بطاقة انتاجية تبلغ ٣٠ مليون عبوة سنوياً، ويساهم هذا الانتاج في خفض الواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنمية الصادرات الوطنية.

ويواجه تنمية القطاع السمكي العديد من الصعوبات والمعوقات اهمها محدودية أسطول الصيد وغلبة طابع الاصطياد التقليدي التعاوني والفردي على أنشطة الانتاج السمكي الحديث ذات التقنيات المتقدمة، وكذا ضعف مستوى خدمات البنية التحتية والتجهيزات والمستلزمات الاساسية التي يحتاجها القطاع السمكي.

بعد ان رفض مديرهم تطبيق القانون

موظفو صندوق تمويل الصناعات الصغيرة يلجأون الى رئيس الجمهورية

كتب: بليغ الحطابي

■ ناشد (١١) موظفاً من موظفي صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية برفع الجور والظلم الذي لحق بهم والأذى النفسي والمادي لأسرهم جراء الاجراءات التعسفية التي اتخذت بحقهم ظلماً وعدواناً من قبل رئيس مجلس ادارة الصندوق.. وجاء في المناشدة التي يعتبرونها الاخيرة بعد ان طرقوا كل أبواب المسئولين في الجهات المعنية والمحاولات التي أجريت من خلال التوجيهات الصادرة إلاّ انها للأسف باءت بالفشل بعد رفض رئيس مجلس ادارة صندوق تمويل الصناعات كل تلك التوجيهات والمذيلة بعدد من الرسائل والتي كان آخرها توجيه رسمي من الاخ وزير الصناعة والتجارة بداية شهر يوليو الماضي مفادها: اشارة الى خطاب الاخ وزير الخدمة المدنية والتامينات الموجه اليكم اي الى رئيس مجلس ادارة الصندوق والمؤرخة ١٢ / ٦ / ٢٠٠٦م رقم (٤) بشأن تظلم الاخوة الموظفين من الصندوق الموقوفين عن العمل وعدم اشتمال اسمائهم ضمن كشف التسكين للاجور والمرتبات.. ولتفادي استمرار الضرر الذي لحق بالاخوة المتظلمين اعملوا على معالجة المشكلة وازالة الغبن والتوجيه بتسكينهم اسوة بزملائهم الآخرين..

اما الرسالة التي قبلها الصادرة من وزير الخدمة المدنية والتامينات الى رئيس مجلس ادارة الصندوق جاء فيها: بالاشارة الى الموضوع المذكور وتظلم عدد من منتسبي الصندوق من قرار ايقافهم عن العمل دون الاستناد الى القانون للحيلولة دون نقلهم الى الهيكل العام للوظائف والاجور عدم توقيعهم على حافظة الدوام الرسمي.. وبعد الرجوع الى احكام قانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لسنة ٩١ ولائحته التنفيذية تبين الآتي:

- ان قرار الايقاف جاء مخالفاً للقانون ونصوصه وخاصة المواد (١٨٩ - ١٩٥) من اللائحة التنفيذية للقانون بشأن التحقيق والتاديب الاداري.. كما ان القانون اشار في احدى مواده الى استمرار صرف الراتب والبدلات الشهرية الاخرى عدا بدل الانتقال وبدل التمثيل.. الامر الذي مثل افتئاتاً بيناً على القانون ولائحته واضر بالموظفين ومراكزهم القانونية المكفولة لهم.. والذي جاء خالياً من التسبب الموجب لاتخاذه قانوناً.

- لذلك كما تقول الرسالة المذكورة فإن القرارات الصادرة من رئيس مجلس ادارة الصندوق لتمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بايقاف الموظفين العموميين يعتبر لاغياً وغير صحيح وباطلاً لمجانبته القواعد القانونية.

- كما يحق للموظفين الذين تم ايقافهم عن العمل مزاولة اعمالهم المعتادة في الصندوق وتصرف كافة مستحقاتهم القانونية بما في ذلك من تضرر من هذه القرارات.

- تمتع الموظفين الموقوفين بكامل الاستحقاق القانوني الخاص بالنقل الى الهيكل العام للوظائف والاجور والمرتبات وبقوة القانون.

وحذرت الرسالة نفسها الصادرة من وزير الخدمة المدنية من المساس بالضمانات المكفولة للموظف في القانون والنظم النافذة.. مؤكدة على توخي الموضوعية والواقعية عند اتخاذ القرارات.

رغم كل ذلك وصراحة ووضوح القانون والنظم واللوائح التنفيذية إلاّ ان رئيس مجلس ادارة صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة لايزال - كما تقول شكوى المتضررين- مستكبراً على كل تلك التوجيهات وعلى القانون ايضاً الذي لم يأبه به وبتوجيهات رئيس مجلس الوزراء عبدالقادر باجمال.. ومدير مكتب رئاسة الجمهورية والقاضية ببطلان قراراته المزاجية التعسفية التي ما انزل الله بها من سلطان.

وطالب الشاكون في رسالة شكواهم فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي لم يبق - كما تقول الرسالة- لهم من سبيل وأمل سواه لنيل حقوقهم المهدورة.. وانصافهم والتدخل الحازم وازاحة الظلم الذي وقع بنا والمعاناة التي تجرعتها اسرنا واطفالنا.

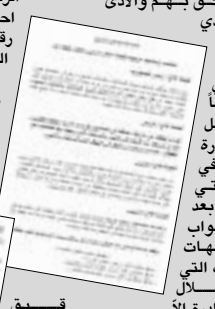

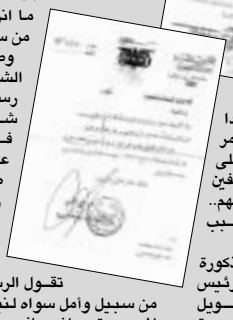

□ الصحيفة تحتفظ بالوثائق الخاصة.

الملف النووي المصري يعود الى الواجهة بعد أكثر من عشرين عاماً

مصر تبحث عن مستقبل آمن عبر الطاقة النووية خلال ١٠ سنوات

■ اثار القرار الاخير للحكومة المصرية باعادة احياء برنامجها النووي والاستفادة منه في توليد الطاقة.. حيث يوفر نحو ٣٠٪ من احتياجاتها المستقبلية من الكهرباء وينقل مصر على حد تصريح الحكومة الى عصر التكنولوجيا النووية ويحقق طفرة نوعية مهمة في ادائها الاقتصادي والصناعي.. اثار جدلاً واسعاً ليس على المحيط المصري وحسبه ولكن تخطاه الى النطاقين الاقليمي والدولي، بعد ان كان «ملف مصر النووي» قد اسدل عليه الستار منذ حادث انفجار المفاعل النووي الروسي مطلع فترة الثمانينات من العقد الماضي.

ويقول مسئولون مصريون ان بلادهم باتت في حاجة ماسة للطاقة النووية في استخداماتها السلمية خاصة مع التوسع في التنمية وزيادة السكان وارتفاع مستوى المعيشة التي زادت بدورها الطلب على الطاقة.. مما استوجب العمل على توسيع مصادرها، خاصة مع الاتجاه على ضرورة عدم الاعتماد الكامل على الغاز فقط لان ذلك يعني حرق هذه الثروة الحيوية وحرمان الاجيال القادمة منها بتعجيل نضوبها.

ويدافع الدكتور علي الصعيدي وزير الكهرباء والطاقة المصري السابق، وعضو اللجنة الاستشارية الدولية للطاقة النووية عن توجه مصر نحو الاستفادة من الطاقة النووية على اعتبارها من الطاقات التي توفر كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية.. وفوائدها كثيرة منها رفع المستوى التكنولوجي للدولة في هذا الشان.. الى جانب ان كل الدراسات اثبتت انها مناسبة اقتصادياً وبيئياً وهي طاقة المستقبل.. ثم ان لدينا من التجارب السابقة ما يؤهلنا للدخول وبقوة في مجال الطاقة النووية فسمعتنا طيبة بالنسبة لالتزامنا بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مصر الى جانب الخبرات الكبيرة المتاحة.. فضلاً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تساعد الدول التي تقرر استخدام الطاقة النووية.

يذكر ان البرنامج النووي المصري في المجال السلمي يهدف منذ بداياته عام ١٩٩٥م الى استغلال الطاقة النووية كمصدر للطاقة وانتاج الكهرباء على اوسع نطاق من أجل مضاعفة خطة التنمية وخلق قاعدة صناعية عريضة في مصر، وكذا انشاء مفاعلات بغرض تحلية مياه البحر في اماكن مختلفة على سواحل مصر حتى يمكن استغلال الصحراء الشاسعة واعادة توزيع القوة البشرية على المساحات الشاسعة غير المأهولة حالياً مما يؤدي الى الاستفادة منها اقتصادياً.

ويعتبر الكاتب الصحفي مكرم محمد أحمد ان مصر الآن مهيأة اكثر مما مضى للاستفادة من الطاقة النووية وقطع خطوات كبيرة وجادة في هذا الاتجاه، خاصة ان لديها بنية تحتية تساعدها على تحقيق ذلك، الى جانب نخبة كبيرة من العلماء والمختصين في هذا المجال سواء من يعملون في الداخل او خارج مصر، الى جانب وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات النووية في مصر ووجود اتفاقيات تعاون مشتركة مع عدد من الدول الكبرى في هذا المجال مثل فرنسا وامريكا وروسيا وكندا.. وهي اتفاقيات تتيح لمصر استيراد الوقود النووي من تلك الدول ونقل خبراتها وزيادة المعرفة بالتكنولوجيا النووية..

الأمر الذي يوصم ان مصر لاتبدأ في هذا المجال من الصفر بل قطعت خطوات متميزة على مدار السنوات الخمسين الماضية..

من جانبه لايتوقع الدكتور عبدالحميد زهران رئيس هيئة الطاقة الذرية الاسبق اي معارضة لبرنامج مصر النووي فلا يوجد نشاط سري يخشاه الغرب.. ومصر من الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية..

وتوقف نشاط مصر النووي منذ عقدين ونصف رغم ان البدايات كانت في الستينيات من القرن الماضي، حيث شهد البرنامج النووي المصري تطويراً مستمراً بشكل تصاعدي وطبيعي وفي اوائل الثمانينيات كانت هناك خطة لشراء مفاعلات جديدة، لكن جاءت حادثة تسرب الاشعاع النووي من مفاعلات «تشيرنوبل» في روسيا لتوقف نشاط البرنامج المصري، بل حدث تراجع في العالم كله في مجال انشاء المحطات النووية الجديدة، لأن عوامل الأمان لم تكن دقيقة بشكل يمنع تكرار كارثة «تشيرنوبل». ويوضح خبراء مصريون ان تكلفة الانتاج الكهربائي من المحطات النووية ستكون اكثر جدوى من الانتاج بواسطة البترول او الغاز الطبيعي.. حيث ان انشاء محطة نووية للطاقة ١٠٠٠ ميجاوات ستتراوح مابين ١,٥ مليار ومليارى دولار حيث سيتم التفاوض مع مؤسسات دولية لبحث سبل التمويل معها.

ويتوقع ان يبدأ الانتاج الكهربائي من المحطة النووية خلال عشر سنوات من الموافقة النهائية على المشروع كما سيتم استحداث الدراسات التي انتهت في الثمانينيات حول المشروع الذي كان مقرراً البدء فيه حينها.

ويقول زهران ان مصر لو بدأت اليوم في انشاء مفاعل نووي سيكون لديها امكانية توليد طاقة كهربائية باستخدام الطاقة النووية بعد حوالي اثني عشر عاماً.. فمفاعل بوشهر الايراني بدأ قبل اكثر من عشر سنوات ونجح في تخصيب اليورانيوم بنسب منخفضة.

ومخاوف الغرب ان تزيد نسبة التخصيب مما يجعله صالحاً لاستخدامات عسكرية..

غير ان الدكتور عصمت زين الدين الشهير بابو الطاقة النووية في مصر، والمستشار الشخصي السابق للرئيس جمال عبدالناصر للشئون النووية يرى ان ثمة مصاعب تواجه المشروع النووي المصري كونه يحتاج الى ثلاثة اشياء مهمة وضرورية لاتتوافر في مصر الآن وهي الكوادر والخبرات اللازمة وكذا قدرات التصنيع وهي غير متاحة الآن، ثم التحرر من الضغوط الدولية التي تعمل على الحرمان من الاستمرار في الوصول لقدرات تصنيع الوقود، فهي تريد ان تجعلنا خاضعين لها دائماً حتى بعد ٤٠ سنة من استنفاد مصادر الطاقة التقليدية.. اضافة الى ذلك نجد ان الطموح النووي المصري تقف امامه عوامل عدة منها محدودية القدرة الخاصة بهيئة الطاقة الذرية، فضلاً عن ان الخبرات بالهيئة ليست في المستوى الذي يواكب التكنولوجيا النووية الحديثة.

وتسعى مصر الى اقناع اكثر من (٤٠٠) عالم مصري بعضهم بالداخل واكثرهم بالخارج للعمل من أجل تحقيق الحلم المصري.. وكثير منهم لديه الرغبة في تلبية نداء الوطن وخدمته فقط مع توافر الامكانات اللازمة والمطلوبة اضافة الى الحماية الامنية من مكائد اجهزة الاستخبارات الصهيونية التي تسببت فيما قبل باغتيال علماء عرب كبار على رأسهم يحيى المشد والعالمة الكبيرة الدكتورة سميرة موسى.

الغرب لن يعارض المشروع المصري.. والخوف من المكائد الصهيونية